

كله اذا صلب بالاجتهاد اما اذا صلب من غير اجتهاد فانه يعيد مطلقا ولو  
تبين انها وقتية في الوقت او بعد وسن ترتيب الغائب احوى سوا  
فات كله بعد او بغير عذر والبعض بعد والبعض بغير عذر ولو كان  
الذي بغير عذر متاخرا على المعتمد وقيل اذا كان الذي بغير عذر متاخرا بغيره  
وجوبه على الذي فات بعينه وتقدمه على حاضره اى في الاقسام الثلاثة  
على المعتمد فيما اذا فات بغير عذر وقيل يجب تقدمه على الحاضره اذا كان  
وقتها واسا وقت بغير عذر الذي لا يخاف فوتها بان كان يدرك كلها  
او يدرك منها ركعة مع الثانية يجب تقدم الحاضره التي يخاف فوتها  
وان خاف فوت جماعة فقط قدم الثانية كراهة تحميم وقيل كراهة  
تنزيه ولا تنفي على كل حال في غير حرمة مكة اما هو فلا كراهة في جميع  
الاقوات الا ان حجة ولوم تحميمه وعند طلوعها شواصل الصبح  
اهلا بعد صلاة الصبح اى اى فنية عن العضا وعند الاضيق  
اى سواصل الصبح اهلا فصل فمن يجب عليه الصلاة  
اى وقت لا يجب الا ان بالمنطوق والثاني بالمفهوم وجوب مطلوبة  
من اضافة السبب للسبب اى وجوب انشا عنه المطالبة وجوب عقاب  
من اضافة السبب للسبب اى وجوب انشا عنه العقاب والحاصل  
ان الاسلام يترتب عليه امور ثلاثة الاول والمطلوبة والعقاب في الاخير  
على تركها فاذا اتفق الاسلام اتفق الاولان وبقي الثالث الاسلام احوى  
فان قلت لم جعل الاسلام شرطا للوجوب ولم يجعل شرطا للصحة مع  
ان الصحة متوقفة عليه ايضا ويجاب بان الصحة متاخرة عن الوجوب  
لانها فرع عنه فلما كان الوجوب متقدما جعل الاسلام شرطا له وسكت  
اذا جاب عنه المحسني بانه لا سكت لكونه ذكر في باب يحض حرمة الصلاة  
عليها وذكر فيما ياتي انه شرط للصحة الصلاة طهارت الاعضاء فيلزم من  
ذلك

ذلك ان النعاس كالحيف والناس شرط للوجوب وفي هذا الجواب  
نظر لانه لا يلزم ما ذكره الاحسن في الجواب عن المتن انه انما سكت عن ذلك  
لاجل الاختصاص المناسب للمعتمد نعم المراد انه كان الاول ان يقول وخرج  
بالكاف الاصل المراد ليفيد الوجوب والرضا عليه صريحا ثم جف اى بلا  
تعد وكذا قوله بعدها من اى بلا تعد وصورة ذلك ان يقول الاطباء انه  
اذا شرب كذا سكر سهران ثم شرب ثم سكر بلا تعد في انما السهر واستد  
مجنونا بعد السهر فالسهر كلف ليقض دون ما زاد عزية اى فلا يقاين  
العاصي والطابع وخصه اى والرخص لا تقاط بالمعاصي لان المعاصي  
ليس من اهلها كما ان الرخصة احوى معناه انها ارتدت وحاصت  
مثلا ثم جنت مثلا متارنا للوجوب فوفى في المحسني بان تقرب الملائكة  
في نفسها اى بان طرا الجنون على مثله او على سكر او غم فلهذا بلالة او  
طرا احوى على مثله او على جنون او على سكر فالحاصل تسمة ومرجع ذلك  
لاهل الجنون ويستخرج حده اى بعد تعليقه كيفية الاستنجاء والا  
قبل تعليقه للمعرفة لم قلتم بغيره والامر اى فلو حصل ذلك من غير  
الولي كني قال في الرخصة انه كان الاول تقدم ذلك على قوله وبامرة  
الولي لان تعلم الطهارة والصلاة والسرايع سابق على الامر  
ولو زالت هذه الاسباب احوى وهي موانع الوجوب وهي سمة الكف  
الاصل والسبب والمجنون والاعما والسكر والحيف والناس وقول  
المحسني سماها اسبابا مجازا لعلاقة الصندية لانهما موانع فيه نظر لانه  
بين الطرفين والمجاز لا يجمع فيه بينهما فكان الاول لانهم ان يقول ولي  
زال في الامور والانشاء المانعة احوى والصلاة اى اعلم ان الوقت الذي  
يشترط خلوه فيه عن الموانع امان وقت الترتيل المانع في وقتها  
من وقت التي بعدها الاول فيما اذا زال في انما الوقت وقيل قدر الصلاة